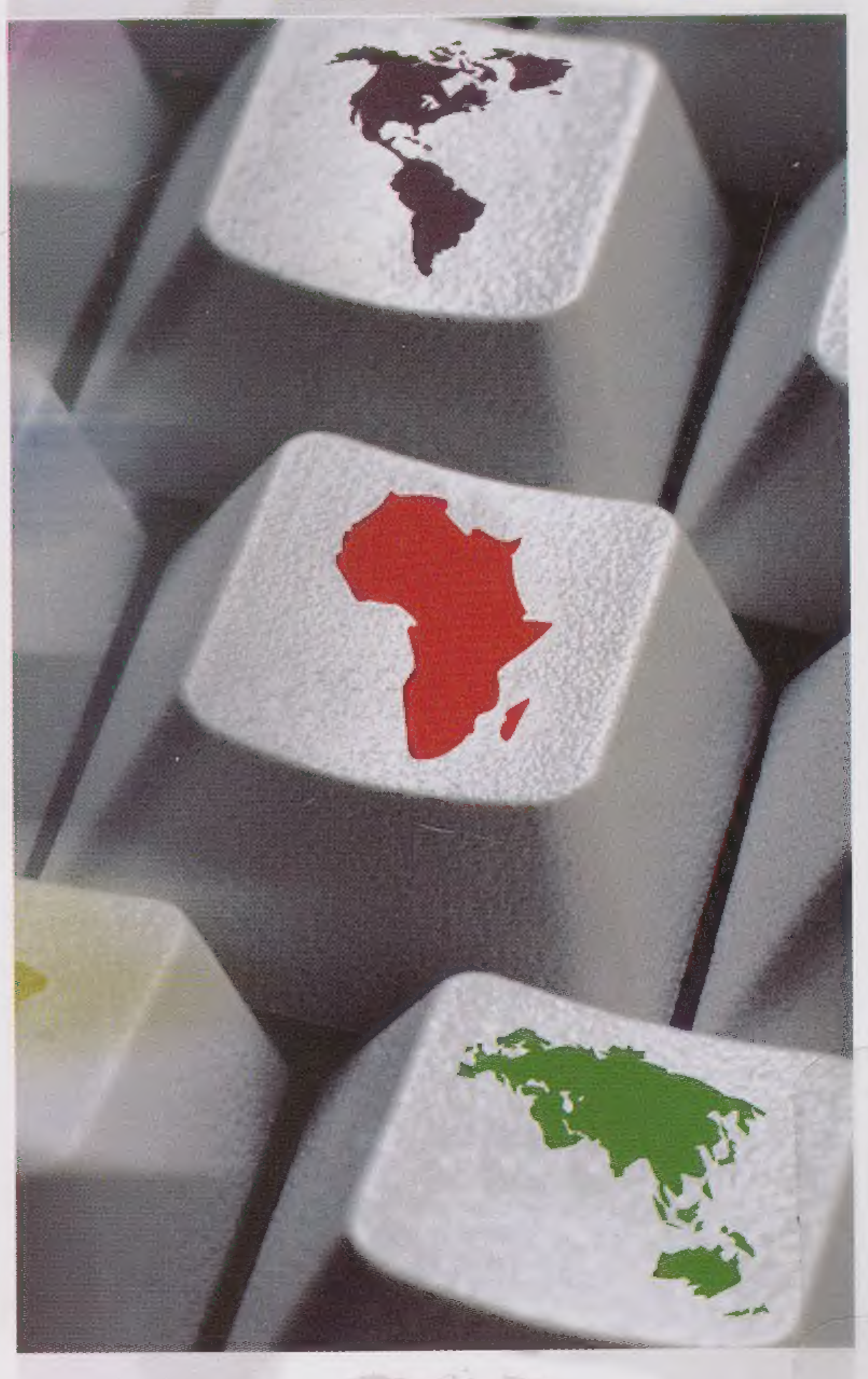


ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمى



التقييم الإستراتيجي .. تقسيم الأرض وليس الشعب

دروس مستفادة من إخلاء مستوطنتي جفعات هاأولبانا وميجرون

معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي

www.inss.org.il

بقلم: جيليد شير وليران أوفيك

تعليق

عبد الرازق سليمان

www.icfsthinktank.org

إهداء ٢٠١٢

المركز الدولى للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية

جمهورية مصر العربية



ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمي

سلسلة شهرية تهدف إلي نشر الفكر العالمي فيما يتعلق بالقضايا والتطورات المؤثرة على مصر أو المنطقة والكيفية التى يري بها العالم قضايانا ، وتنشر مع مقدمة تحليلية ، وتعليق بشأن الموضوع الذى تتناوله .

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح ـ (مركز تفكير) ـ تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية .

التقييم الاستراتيجي .. تقسيم الأرض وليس الشعب

دروس مستفادة من إخلاء مستوطني جفعات هاأولبانا وميجرون

معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي
www.inss.org.il
بقلم: جيليد شير وليران أوفيك

تعليق
عبد الرازق سليمان

التقديم

تعتبر المنطقة حاليا بالعديد من المتغيرات الحادة بالمنطقة ، والتي جاءت رغبة في أنظمة جديدة يشعر من خلالها المواطن بجديد في حياته بعيداً عن الكبت والمعاناه والعبودية تطلعاً لحرية وعدالة اجتماعية ووسائل عيش أفضل مما سبق لعهود ماضية، في الوقت الذى تمر فيه تلك المتغيرات لفترات إنتقالية تكتنفها العديد من العقبات والمشاكل سواء سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو أمنية أو داخلية .

وحتى الأوطان التي لم تشهد انتفاضات أو اعتراضات شعبية ربما تعتبر في عداد الترقب، حتى أن فلسطين تعد من هذه الأقطار فإسرائيل تخشى إنتفاضتها.

وفي ظل هذا المتاح الجديد من الحريات بالمنطقة وتأييد الدول الكبري لها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الرئيسي لإسرائيل ، فإن إسرائيل ومفكروها وخاصة الخبراء الباحثين يستشرقون المستقبل وبحث كافة الأحتمالات حتي ولو بشكل إفتراضي ، والتي منها مدى إمكانية التخلي عن وضعية الإحتلال وإخلاء بعض المستوطنات ، وعليه تتحسب هذه الدراسة أوضاع المستوطنين حال إخلائهم وتوصي بتعويضهم.

وتستشرق في الموضوع الثاني سلبيات قيام دولة فلسطين بجوار دولة إسرائيل ، وتوصي بالانتباه لمخاطر ذلك على الأمن والفرد الإسرائيلي والعلاقات بين الدولتين ومصير الاتفاقيات السابقة وإمكانية إستغلال فلسطين لسيادتها الدولية ومقاضاة إسرائيل دولياً حيال جرائم قد تكون قد ارتكبت إبان الإحتلال في الضفة والأراضي الفلسطينية.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة الصادرة عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي ويعلق عليها د. عبد الرازق سليمان الباحث ورئيس برنامج الدراسات الفلسطينية بالمركز.

المقدمة

يتصور الإطار السياسي لمبدأ حل الدولتين أن الحدود بين الدولتين- الأمتين إسرائيل وفلسطين سوف تصون مستقبل إسرائيل كدولة ديمقراطية تحافظ على أغلبية يهودية لأجيال قادمة. وحسب استطلاعات الرأي في الآونة الأخيرة، يؤيد ٦٥ في المائة على الأقل من الإسرائيليين هذا المبدأ. وسوف يتطلب فصل الفلسطينيين، سواء من خلال اتفاق ثنائي أو قرار إسرائيلي منفرد، عمليات إخلاء واسعة لمستوطنات يهودية في الضفة الغربية تقع خارج الكتل الاستيطانية الكبيرة، حتى في ظل معارضة من سكان المستوطنات وآخرين. ومن أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، من الضروري الاستعداد الآن لطوارئ وتداعيات عمليات الإخلاء تلك.

وطوال عقود، تجنبت الحكومة الإسرائيلية اتخاذ موقفا قاطعا بشأن المستوطنات في الضفة الغربية، وللوهلة الأولي لا تبدو هذه القضية أحد القضايا الملتهبة على أجندة الرأي العام. لكن عند مفترق طرق سياسي – مثل مفاوضات فك الارتباط مع الفلسطينيين – تظهر هذه القضية بشكل كامل على السطح وتشكل الرؤى العامة للدوائر النافذة في المجتمع. ومن شأن امتناع الحكومة عن اتخاذ موقفا أن يؤثر على قدرة إسرائيل على تعريف القيم الوطنية والدفاع الوطني وتشجيعها واستخدامها عندما تواجه قيودا سياسية وإستراتيجية من الداخل والخارج. والقضية هي ما إذا كانت إسرائيل قادرة أم لا على حل هذه القضية بدون الانزلاق إلي نزاع داخلي أو بدون إثارة حملة نزع شرعية ضدها على الساحة الدولية.

وتنظر الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلي المستوطنات باعتبارها عائقا أمام السلام، وعلى هذا الأساس يوجهون انتقادات شديدة لإسرائيل. ومن المنظور الإسرائيلي الداخلي، عادة ما تعكس المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية صداما بين نظرتين عامتين مختلفتين، لكل منهما رواية مختلفة وفقا لطبيعة النظام، ووضع حكم القانون، وحدود الدولة، والمعايير المرغوبة للمجتمع. ويضع هذا الصدام تحديات أخلاقية ومعيارية أمام الحكومة الإسرائيلية، وجيش الدفاع الإسرائيلي، ومؤسسة الدفاع، بما في ذلك عمليات تخريب ورفض تنفيذ الأوامر.

والتوترات بين هذه المجموعات عرضة لأن تتحول إلي أفعال – بما يمثل تهديد محلي له تداعيات واسعة النطاق.

وعادة ما تثير قضية المستوطنات، وبخاصة المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية الكبرى، احتكاكا عمليا وتمثل صداما للقيم، على النحو التالي:

أ- المستوطنات تعكس التوتر بين المجموعات الاجتماعية بشأن قضايا الحدود، والهوية الوطنية، والاستقلال (شرعية الحكومة).

ب- المستوطنات تؤثر على توزيع الموارد الوطنية على الأمن والمسائل الاقتصادية والاجتماعية.

ج- المستوطنات تجبر المؤسسة الأمنية على صياغة سياسة وردود في مواجهة أعمال المتطرفين بشكل أو بآخر.

د- يبدو أن الخوف من اندلاع حرب أهلية لا يُعتبر تهديدا بالنسبة للحكم في إسرائيل. وبادئ ذي بدء، تُعتبر إسرائيل دولة مستقرة قادرة على مواجهة معظم نقاط الاحتكاك بين مخلتف القطاعات. ثانيا، الأحداث مثل إغراق السفينة التالينا Altalena (عام ١٩٤٨)، ويوم الأرض (عام ١٩٧٦) وإخلاء المستوطنات من سيناء (عام ١٩٨٢) وأعمال الشغب في أكتوبر (عام ٢٠٠٠)، وفك الارتباط (عام ٢٠٠٥)، تثبت أن المجموعات المتناحرة داخل إسرائيل لم تنزع إلي الانفصال أو الحرب الأهلية، وأنها تثبت بدلا من ذلك أن المجموعات المتنافسة في نزاعات داخلية في إسرائيل تحاول كبح التوتر وتخفيف الاحتكاك.

وسيكون من الضروري إجراء إخلاء واسع للمستوطنات خارج الكتل الإستيطانية الكبرى وتلك التي تأوي حوالي ١٠٠ ألف شخص، في حالة إذا ما سعت الحكومات الإسرائيلية في المستقبل (أو طُلب منها ذلك) إلي تطبيق حل الدولتين. ولكي تتجنب انقسامات داخلية، يجب على الحكومة الآن أن تبحث كيفية الانخراط مع المستوطنين بشأن شروط جديدة وتغيير الخطاب معهم، من أجل توسيع تأييد الرأي العام لحل الدولتين، وتعريف الإخلاء باعتباره خطوة موحدة بدلا من اعتباره تخلي

عن جزء هام من السكان الإسرائيليين، وتبرير تطبيق القانون والإزالة بالقوة إذا كان ذلك ضروريا. وفي الواقع، سيكون اليوم الذي سيُطلب فيه من سكان المستوطنات الانتقال داخل حدود دولة إسرائيل – أيا كان تحديد تلك الحدود – موعدا متأخرا للغاية للتخطيط بشكل سليم لإعادة توطينهم والبدء في الاستعدادات الوطنية الضرورية.

وقد كشفت خطة فك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية عام ٢٠٠٥ أخطاء منهجية في العديد من النواحي، وخاصة المتعلقة بالاعتراف بشرعية تحرك الحكومة والعملية الديمقراطية. ولأسباب متنوعة، لم يكن هناك حوار بين الحكومة وسكان المستوطنات لكي تشرح لهم الأساس المنطقي لقرار الحكومة ومساعدتهم على مواجهة التحديات الصعبة الناتجة عن تخليهم عن منازلهم ومجتمعاتهم بسبب قرار حكومي. ولم يتلق الرأي العام رسالة واضحة من حكومته بشأن الحاجة العاجلة والهامة لفك الارتباط، ولم يُطلب منه مساعدة الذين تم إخلائهم أو إصلاح التصدعات الناشئة عن ذلك في المجتمع. ولم يتوفر إعداد وطني مناسب متعدد الأنظمة للمساعدة في إعادة تأهيل المدنيين الذين تم إخلائهم من منازلهم، وهو إعداد كان يجب أن يشمل تخطيط على مستوى المجالات الحضرية والتشغيلية والاقتصادية والمجتمعية والتعليمية والنفسية والاجتماعية. وافتقدت عملية استيعاب الذين تم إجبارهم على إخلاء منازلهم تعاطف الرأي العام بصورة عامة وواجهت بيروقراطية معقدة ومجهدة. كذلك لم تكن الاستعدادات الأمنية كافية وفشلت في دارسة نتيجة الفراغ الأمني الذي خلقه انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي تماما من قطاع غزة.

هناك منطقتان إضافيتان تم إخلائهما خلال السنوات السبع التي تلت خطة فك الارتباط، وإن كان على نطاق أصغر، هما منطقة جفعات هاأولبانا في بيت إيل وموقع ميجرون. وعلى عكس خطة فك الارتباط عام ٢٠٠٥ حيث تم إعادة توطين هؤلاء الذين تم إخلائهم داخل الخط الأخضر، فإن سكان هاتين المنطقتين قد تم إخلائهم إلي مواقع قريبة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ويبحث هذا التحليل

عمليتي الإخلاء من ناحية سلوك الأطراف المختلفة، بما فيها النظام السياسي، ووسائل الإعلام، ومؤسسات وسلطات الدولة. وإلي جانب الدروس المستفادة من عملية فك الارتباط عام ٢٠٠٥، فإن تحليل عمليتي الإخلاء هاتين يوفر رؤية إضافية في مسألة الانسحاب الإجباري من المستوطنات، ويستخلص نتائج تتعلق بالتطبيق العملي لعمليات إخلاء مكثفة بشكل خاص وأفكار إضافية بشأن حل النزاعات المحلية بشكل عام.

الإخلاء من جفعات هاأولبانا

من البناء إلي الإخلاء

تصدر حي جيفات هاولبانا عناوين الصحف الرئيسية في عام ٢٠٠٨ بسبب عريضة قُدمت إلي المحكمة العليا، لكن القصة بدأت قبل ذلك بـ ١٢ عاما. ففي عام ١٩٩٦، أدى هجوم إرهابي بالقرب من بيت إيل إلي مصرع إيتا وأفرايم تسور. وبعد اغيتالهما، حصلت جمعية تطوير حي بيت إيل يشيفا على وعد من رئيس الوزراء بنيامين نيتانياهو ووزير الدفاع اسحق موردخاي بأن يتم بناء حي تخليدا لذكرى الضحيتين في هذا الموقع. وفي الواقع، تم بناء حيين، هما: ماوز تسور وجيفات ها ولبانا.

وبدأ البناء عام ١٩٩٨، رغم أن قطعة من قطعتي الأرض لم يتم شرائها إلا في يونيو عام ٢٠٠٠، خلال عملية البناء. وشككت سلطات الدولة في الصفقة؛ وحسب الشرطة، فإن المالك الفعلي لم يكن طرفا في الصفقة. إضافة إلي ذلك، فإن قطعتي الأرض، اللتان يبدو أنه تم تزوير إجراءات تسجيلهما، قد تم بيعهما على أنهما من أراضي الدولة. وبالتالي، أصدرت الدولة، في وقت مبكر عام ٢٠٠٠، أول إنذارات قضائية لوقف البناء وإزالة المباني التي تم تشييدها بالفعل، لكن لم يتم تطبيق هذه الإنذارات.

الجبهة القضائية

أدى التشييد اللاحق الذي جري على الأرض إلي دفع ملاك الأرض الفلسطينيين إلي اللجوء للنظام القضائي الإسرائيلي. وقدمت منظمة بيش دين غير الحكومية (التي تضم متطوعين للدفاع عن حقوق الإنسان) عريضة إلي المحكمة العليا باسم ملاك الأرض الفلسطينيين، تطالب فيها بتنفيذ الإنذارات الخاصة بوقف العمل وإزالة المباني القائمة. وأكد مقدمو العريضة أن البناء في الموقع غير شرعي: فالأرض مسجلة لدى مكتب تسجيل الأراضي، مما يعني أن ملكية الفلسطينيين لهذه الأرض لا يمكن التشكيك فيها؛ ولم يصدر أي قرار حكومي بشأن هذا الموقع؛ والتخطيط الخاص بالموقع غير كافي للحصول على تصاريح بناء. إضافة إلي ذلك، ذكر مقدمو العريضة أن الإدارة المدنية كانت على علم بالبناء غير الشرعي في وقت مبكر من عام ٢٠٠٦، إن لم يكن قبل ذلك.

وانحازت الدولة إلي مقدمي العريضة: واعترفت بأن البناء غير شرعي وأضافت أن جمعية تطوير حي بيت إيل يشيفا لم تحصل على موافقة على شراء الأرض. وفي فبراير ٢٠١١، قررت الحكومة وقف البناء في الموقع التزاما باعتبارات السياسة، وبالتالي أبدت المحكمة العليا استعدادا لإعطاء مهلة لمدة عام لتنفيذ الإنذارات القضائية. وقبل أيام قليلة من نهاية مهلة العام، طلبت الدولة من المحكمة إعادة النظر في العريضة، إلا أن المحكمة رفضت الطلب وأصدرت تعليمات للدولة بإخلاء المنازل اعتبارا من الأول من يوليو عام ٢٠١٢.

الجبهة السياسية

أثار قرار المحكمة العليا غضب عدد من وزراء الحكومة وأعضاء الكنيست، مما أدى إلي طرح مشروعي قانون أمام البرلمان. واقترح مشروع القانون الأول أن أي مبني يتم بنائه في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بمساعدة أي وكالة حكومية أيا كانت يجب اعتباره قد شييد على أرض الدولة، وإذا كان في الإمكان إثبات أن الأرض هي ملكية خاصة، فإن المالكين سيكونون قادرين على المطالبة بتعويض عن

قيمة الأرض قبل البناء. واقترح مشروع القانون الثاني جعل الفترة الزمنية للمطالبة بعمليات الإخلاء من المباني المبنية على أرض خاصة أربع سنوات. وفيما بعد، سيكون الملاك قادرين فقط على المطالبة بتعويض عن قيمة الأرض.

وقد تسببت مناقشة مشروع القانون الأول في قدر كبير من التلاسن الحاد. فقد وُصفت عمليات الإخلاء بأنها اضطهاد؛ وتم اتهام بعض أعضاء الكنيست المنتمين لليسار بأنهم يكرهون اليهود؛ ووُصفت المحكمة العليا بالديكتاتورية. وفي نهاية المطاف، تم استبعاد مشروع القانون من جدول أعمال الكنيست. وفي الأسبوع التالي، قرر رئيس الوزراء إخلاء المباني، وبالتالي انحاز لمكتب المدعي العام ومكتب محامي الدولة في معارضة محاولة سن قوانين تلتف حول قرار للمحكمة العليا. وأعلن بعض الوزراء أنهم سيصوتون في صالح مشاريع قوانين أخرى للالتفاف حول المحكمة، حتى لو كان الثمن هو طردهم من الحكومة.

وجرت مناقشة لمشروع القانون الثاني في ٦ يونيو ٢٠١٢، زعم خلالها بعض أعضاء الكنيست بأن مثل هذا القانون سوف يمنع هدم المنازل في حي جفعات هاأولبانا وفي مستوطنات أخرى في المستقبل. وأكد الوزير بني بيجين أن التشريع المقترح يمثل إشكالية، لأنه يتحدى قرار للمحكمة العليا ومن الممكن أن يضع الدولة والمستوطنات في نزاع مباشر مع كل منهما الآخر. وتم أيضا استبعاد مشروع القانون هذا من جدول أعمال الكنيست.

الجبهة المدنية والإخلاء

شرع سكان حي جفعات هاأولبانا وأنصارهم في حملة علاقات عامة في صالح تشريع يلتف حول حكم المحكمة العليا. وفي إطار تلك الحملة، أقاموا خيمة احتجاج وبدأوا إضرابا عن الطعام. ودعا الحاخام زلمان باروخ ميلاميد، رئيس بيت إيل يشيفا، إلي "نضال حازم وتفاني ورغبة في التضحية" ووعد أعضاء دائرته الضيقة بأن النضال سيكون أسوأ من النضال بشأن إخلاء حي أمونا وسوف يشارك فيه جميع المخلصين لأرض إسرائيل. ووصلت هذه الدعوات إلي جمهور متجاوب:

ووضعت مجموعات مستقلة خططا لمنع الوصول إلي بيت إيل وتحصين المباني الجاري إنشائها. بالإضافة إلي ذلك، دعت نشرة تحت اسم "دليل عملي لإنقاذ المواقع وقمم التلال في الأراضي المقدسة" إلي عمليات انتقامية ضد قواعد جيش الدفاع الإسرائيلي والقرى العربية "من أجل زعزعة الوضع الأمني للمؤسسة العسكرية". وفي إطار هذه الحملة تم إشعال النيران في سيارات في نيف شالوم.

وقد جرت الاستعدادات للمقاومة العنيفة للإخلاء جنبا إلي جنب مع المفاوضات مع ممثلي الحكومة. وتوصل الطرفان إلي تفاهم بأنه في مقابل عملية إخلاء بلا عنف، سيتم بناء ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة في بيت إيل؛ حيث يتم نقل المنازل المتنازع عليها وإعادة بنائها في موقع مختلف؛ وأن يتم بناء مئات من الوحدات السكنية في أنحاء الضفة الغربية. وكانت الصيغة التي طرحها الوزير الحاخام اليعازر ميلاميد (نجل الحاخام زلمان باروخ ميلاميد) وآخرين بسيطة وهي: إصدار بيان علني بأن عشرات المنازل سيتم بنائها عن كل منزل يتم إخلائه في مقابل ضمان أن يمضى الإخلاء بسلاسة. وعندما تم توقيع الاتفاق، قال سكان الحي أن حقيقة الإخلاء في حد ذاتها تمثل فشلا، لكنهم يرغبون في الإخلاء بسبب أنهم إناس مسالمين ويخشون من إخلاء عنيف. وبدأ إخلاء منازل جفعات هاأولبانا في ٢٦ يونيو ٢٠١٢، وانتهت بعد يومين بدون حوادث.

إخلاء مستوطنة ميجرون

قصة ميجرون تشبه قصة جفعات هاأولبانا في العديد من النواحي: طريقة إنشاء المستوطنة، والعملية القانونية، وقرار الدولة، وسلوك السكان. فقد تم بناء ميجرون بصورة غير قانونية في مارس – يوليو ٢٠٠٢، بدون الحصول على تصاريح أو خطط تحظي بالموافقة. وفي البداية صرح جيش الدفاع الإسرائيلي للمستوطنين بإقامة هوائي خلوي على أرض فلسطينية خاصة، وبعد ذلك تم بناء سور حول المنطقة وكشك حراسة ونظام كهربائي بموافقة السلطات المعنية. وبعد ذلك

تقرر – هذه المرة بدون تصريح – تمهيد طريق للوصول وتركيب وحدات سكنية سابقة التجهيز هناك.

وتم تقديم أول عريضة إلي المحكمة العليا بشأن ميجرون في يونيو ٢٠٠٦ من جانب منظمة السلام الآن، ممثلة لملاك الأرض الفلسطينيين. وطلبت المنظمة من المحكمة إصدار تعليمات للدولة بإخلاء ميجرون على أساس أنها تعتبر "تعدي على أراضي خاصة بدون تصريح". واعترفت الدولة بأن المستوطنة قد تم بنائها بصورة غير مشروعة ووافقت على إخلائها، لكن فقط على أساس الاخلاء الطوعي. بمعني آخر، أن يتم إخلاء ميجرون في مقابل تعويض عادل ومناسب عن مجهود السكان الشاق والسماح لهم بالحفاظ على روتين حياتهم وأماكن عملهم بقدر الإمكان بعد إخلائهم. وتم صياغة مراحل الاتفاق خلال السنوات القليلة التالية، وفي عام ٢٠٠٩ قررت الدولة نقل ميجرون إلي جيفا بينيامين (آدم) شمال القدس. ووافقت وزارة الدفاع على تشييد ١٤٥٠ وحدة سكنية هناك، ٥٠ منها يتم تخصيصها لسكان ميجرون السابقين. لكن سكان ميجرون رفضوا الخطة وأصروا على أن الموقع الوحيد المقبول لديهم كحل مؤقت أو دائم هو جفعات هايكيف المجاور لميجرون. وقد بدأ البناء في جيفات هايكيف في إبريل ٢٠١٢. وعرضت مؤسسة الدفاع على السكان المساعدة في نقل متعلقاتهم في حين كانت تستعد أيضا للإخلاء القسري، إن لزم الأمر. وكان التحدي الرئيسي يكمن في إبعاد المتطرفين اليمينيين عن ميجرون ومنع تدخلهم في عمليات الإخلاء. وأدت المخاوف من أن تؤدي عملية الإخلاء إلي حوادث إلي صدور أوامر تقيد حركة النشطين الراديكاليين قبل يوم من موعد الإخلاء المقرر. ورغم أن عملية الإخلاء جرت بسلاسة، فإن مؤسسة الدفاع فشلت في منع وقوع "حوادث" منها رسوم جرافيتي وإلقاء قنابل حارقة على السيارات. وبعد الإخلاء، تم إشعال النيران في أبواب دير الرهبان في اللطرون وتم رسم جرافيتي مسيء على جدران الدير. وقد قوبلت أعمال التخريب تلك بإدانات علنية حادة، حيث أعلن سكان ميجرون أنفسهم أن "هذا تصرف محظور يمثل فسادا أخلاقيا".

الدروس من حالتي الدراسة

رؤي

إن تحويل الخلاف بشأن القيم إلي إطار قانوني قد قلص الاحتكاك لكنه كثف النقاش العام والسياسي، ودخول وسائل الإعلام والنظام السياسي في الشجار قد فاقم من التوتر. وقد اختارت الحكومة، أهم لاعب فوقي في العملية، ترتيبا قصير المدي، يرى صياغة لحل قانوني لمشكلة محددة. كذلك كشفت هذه المسألة أن الحوار هو أداة فعالة لصياغة حلول توافقية.

وعلى النقيض، لم تُجر أي محاولة للتعامل مع التحديات طويلة المدى، التي هي أكثر تعقيدا، ولم يتم صياغة أي سياسة بشأن القضايا الجوهرية. والحلول التي تركت الذين تم إخلائهم باقون في الضفة الغربية هي حلول غير قابلة للتطبيق في عملية إخلاء على نطاق أوسع، سواء كانت نتيجة قرار إسرائيلي أحادي أو تسوية سياسية.

الملابسات

تم بناء مباني جفعات هاأولبانا وميجرون على أراضي خاصة، ملكيتها مسجلة لدى مكتب تسجيل الأراضي الإسرائيلي، وبالتالي، فإن النزاع القانوني جرى في سياق قانوني سليم وتم التوصل للحل – الإخلاء – على أساس القانون. والمستوطنات التي تم إخلائها لم يتم بنائها على أراضي الدولة الإسرائيلية وبالتالي خضعت للقانون الدولي، الذي يحظر إقامة مستوطنات على أراضي خاصة لأغراض غير ذات صلة بالأمن. وقد قبلت الدولة هذا المبدأ في الحكم الخاص بمستوطنة إلون موريه Elon Moreh عام ١٩٧٩، الذي وجه تعليمات للدولة بإخلاء المستوطنة بسبب أنها لم يُبني على أساس اعتبارات أمنية. من ناحية أخرى، تشكل هذه المناطق جزءا من أرض إسرائيل، ومن وجهة نظر بعض المستوطنين، ليس للحكومة سلطة لإخلاء ومصادرة الأراضي بسبب قدسية أرض إسرائيل.

ومن هذا المنظور، فإن موضوع إخلاء المستوطنات رغم أنه جرى ناقشه من خلال المنظور الضيق للقانون، فإن هذه المسألة تعكس صدام للقيم بين سلطة الدولة والوصايا الدينية. وإحالة الخلاف الأخلاقي إلي إجراء قانوني يقلص حدة الاحتكاك، تسانده محاولة تسوية النزاع على أساس السوابق والأحكام (الحكم الخاص بمستوطنة إلون موريه Elon Moreh، وحقوق الملكية) إضافة إلي نشر العملية القانونية لعدد من السنوات، وبالتالي تجنب حتمية أن يواجه المجتمع الإسرائيلي صداما مباشرا بين رؤيتين عالميتين.

اللاعبون

اعتبر سكان جفعات هاأولبانا وميجرون أن جهودهم لمنع الإخلاء باءت بالفشل. وبعضهم شبه الفشل بصدمة فك الارتباط عام ٢٠٠٥ – "الطرد" حسب تعبيرهم – وإخلاء مستوطنة امونا Amona عام ٢٠٠٦. وقد فجر إخلاء مستوطنات غوش قطيف والمستوطنات الأربع شمال قطاع غزة أزمة في المجتمع الصهيوني الديني، واضطر عدد من المستوطنين إعادة النظر في ولائهم لدولة إسرائيل في مقابل ولائهم لأرض إسرائيل.

وزعم المستوطنون الأكثر تشددا بأن الديمقراطية الإسرائيلية قد انتهت الآن. وقال بني كاتزوفر Benny Katzover ودانييلا وايز Daniella Weiss أن "الديمقراطية الإسرائيلية قد أدت مهمتها ويجب حلها الآن وتحويل المفتاح إلي اليهودية"، وعندما يحل القانون الديني اليهودي محل قوانين الدولة لن يكون هناك مزيد من عمليات الإخلاء؛ فبفضل المستوطنات سيكون من الممكن الحفاظ على سلامة الأراضي وطرد أي "لص" غير يهودي منها.

وأدى نقل النزاع إلي المحكمة العليا إلي تكثيف النقاش العام والسياسي وبالتالي استدعي مشاركة لاعبين كبيرين إضافيين هما – وسائل الإعلام والنظام السياسي. ورغم أنهما لم يكونا أنفسهما طرفين في النزاع ولم يدفعا أي ثمن شخصي، فإنهما سارعا إلي نزع النزاعات من خارج سياقاتها الأصلية وإعادة صياغتها من

أجل تشجيع أجندة. فقد فاقما التوترات وأبرزا الخلافات، وعموما، كان النظام السياسي هو اللاعب الكبير في هذا السياق.

واصطدم إخلاء المستوطنين مع النظرة العالمية لعدد من أعضاء الكنيست حيث كان مثل هذا الإخلاء سيؤثر على التأييد الذي يحظي به هؤلاء الأعضاء من دوائرهم الانتخابية. وبالتالي، نقل بعضهم اللهجة الخطابية بشأن هذه المسألة إلي مستويات متطرفة، معلنين رغبتهم في تجاهل القانون، وحولوا نقاشا بشأن مشروع قانون في الكنيست إلي صراع بين "الأخيار" (الحكومة والأحزاب السياسية اليمينية والمستوطنين) و"الأشرار" (الأحزاب السياسية اليسارية، والمحكمة العليا، والفلسطينيين، وحركة السلام الآن وحركة ييش دين Yesh Din).

وعلى عكس أعضاء الكنيست هؤلاء، لجأت الحكومة إلي مبدأ احتواء الخلافات في حين وضعت عتبة للضرر الذي يمكن التسامح معه. فمن ناحية شجعت الحكومة المشروع الاستيطاني وعززته على حساب المفاوضات مع الفلسطينيين، وبالتالي تعرضت لانتقاد دولي. ومن ناحية أخرى، حاولت تجنب المواقف العنيفة مثل إخلاء مستوطنة أمونا وحوادث العنف التي رافقتها، إضافة إلي التصرفات التي تعتبر انتهاكات صارخة للقانون. وعمل النظام القانوني بطريقة مماثلة ووفر حلا قانونيا لنزاع محدد. وشكل سلوك الحكومة والنظام القانوني صمام أمان لاحتواء التوترات وتقليص حدوث احتكاك محدد، لكنهما لم يواجها التحدي الحقيقي: أي حل نزاع داخلي في المدي البعيد من أجل منعه من التصاعد.

ومعظم اليهود العلمانيين في إسرائيل والتقليديين والسكان العرب هم لاعبين إضافيين. ومسألة المستوطنات في الضفة الغربية لم تشغلهم في حياتهم اليومية، لكن المستوطنات تُعتبر بالنسبة للعديد مظهرا لعدم المساواة من حيث الميزانيات، وأشكال دعم الإسكان، والمساعدات التي تُقدم للذين يتم إخلائهم على حساب دافعي الضرائب. وقد عزز هذا الاحساس الشكوك وحتى المعارضة من جانب بعض المستوطنين لهوية إسرائيل باعتبارها دولة ديمقراطية. ولا يرى معظم الرأي العام الإسرائيلي تصرفات المستوطنين بأنها تمثل تهديدا مباشرا لطريقة حياتهم، لكن رغبة أقلية من

المستوطنين بأن يسمو القانون الديني على القانون العلماني قد يجعل شرائح كبيرة من المجتمع الإسرائيلي أهدافا لنزع الشرعية والتحدي وحتى العنف.

التفاعل

إن التوترات بين التصورات المتصارعة التي كشف عنها الحادثان من شأنها أن تتفاقم في حالة حدوث إخلاء ضخم. ومن المؤكد أن تدهور العلاقات بين المجموعات الاجتماعية نتيجة عمليات الإخلاء ستضر بمناعة إسرائيل في الساحتين الداخلية والخارجية على حد سواء. ومثل هذه المخاوف تلزم الدولة ببحث وصياغة رد وطني منهجي بينما لايزال هناك وقت. وأهم نتيجة للدراسات بشأن النزاعات الداخلية في نطاق من المواقف هي أن الحوار هو أداة فعالة في وضع قواعد توافقية لصياغة حل مشترك.

ملاحظات ختامية

قدم هذا البحث تحليلا لعملتي إخلاء مستوطنتي جيفات هاولبانا وميجرون، اللتان كشفتا عن بعض التوترات المحلية الداخلية بين سلطات الدولة وقطاعات من المجتمع الإسرائيلي. ولم تتصاعد تلك الحوادث إلي أزمات عنف مادي، مماثلة لتلك الحوادث التي وقعت في الماضي. وقد خففت السلطتان التنفيذية والتشريعية من التوتر، لكنهما لم يصيغا سوى حلولا محلية فقط بدلا من وضع سياسات طويلة المدي.

وتحمل المسائل المرتبطة بعمليات إخلاء للمستوطنات في المستقبل إمكانية حدوث نزاع داخلي حاد للغاية، يمكن أن يصبح له أبعادا كبرى إذا تطلب الأمر عمليات إخلاء واسعة النطاق نتيجة تسوية سياسية أو قرار حكومي غير مشروط. وفي تلك الحالة، فإن رؤى عالمية متناقضة ومتعادية سوف تظهر وتتحدى قدرة السلطة المركزية لاحتواء التوترات الداخلية والتعامل معها. ومن شأن مثل هذا التفجر أن يكون له تداعيات حادة على الأمن القومي الإسرائيلي.

وتفجر مسألة المستوطنات ينبع من كونها تقع على تقاطع ثلاثة تصدعات رئيسية في المجتمع الإسرائيلي: الصدع القومي (اليهودي – العربي) والصدع الديني، والصدع السياسي. ونقطة التقاطع تلك تقع حين تتجمع القيم القومية، بما فيها الهوية القومية للبلاد (دولة يهودية في مقابل الدولة – الأمة الديمقراطية للشعب اليهودي)، والحدود المادية للدولة، ونظام الحكم فيها.

ويستخدم العديد من اللاعبين البارزين الذين أشار إليهم هذا البحث الخلافات الإيديولوجية والسياسية بشأن إخلاء المستوطنات لأغراضهم الخاصة، وبعضهم لديه الاستعداد كذلك لاستخدام هذه المسألة إلي الحد الأقصي. واستعرض البحث كذلك مهام التوازن والاعتدال المحددة من جانب السلطة القضائية (المحكمة العليا) والسلطة التنفيذية (الحكومة). وأظهر البحث أن كل سلطة منهما، حسب ما تملكه من تفويض وأدوات، شكلت ساحة مواجهة تفاعلت فيها مواقف اللاعبين المختلفين في محاولة لإيجاد توازن مناسب بينها. إضافة إلي ذلك، فإن الأطراف المعنية بشكل مباشر (المستوطنين والفلسطينيين) واللاعبين الآخرين قبلوا في نهاية المطاف بقواعد اللعبة في هاتين الساحتين والتزموا بالحل الذي تم صياغته. وبالتالي من الممكن الزعم أن البنية الحكومية الإسرائيلية كانت حتى الآن قادرة على احتواء التوترات الناجمة عن خلاف عقائدي أو سياسي. وفي ضوء حالة الاستقطاب المتزايدة في المجتمع الإسرائيلي وفي ظل سيناريو محتمل لإجراء عمليات إخلاء واسعة، من الواضح أن السلطة القضائية والسلطة التنفيذية سيمثلان عاملا هاما في تهدئة التوترات المتصاعدة، كما فعلا في هاتين الحالتين اللتان تم استعرضهما في هذا البحث. لكن من المشكوك فيه أنهما سيكونان، سواء في ظل ظروف حادة أو بدون استعدادات شاملة في وقت مبكر، قادران على منع تدهور العداوات الإسرائيلية الداخلية إلي حد مرحلة حرب أهلية، في ظل سيناريو قاتم.

ويحظى دور الحكومة بأهمية خاصة، فيجب أن تشجع المصالح الوطنية وفي الوقت نفسه تحقق التوازن بين التوترات الداخلية. وسوف تحسن الحكومة صنعا إذا شرعت في وضع سياسة إجهاضية موجهة نحو المستقبل، لمنع أي نزاع عقائدي –

سياسي بشأن عمليات إخلاء المستوطنات من التحول إلي نزاع مفتوح. والأداة الرئيسية لتنفيذ مثل هذه السياسة هي حوار عميق داخلي يسعي إلي القاسم المشترك بين المجموعات المتناحرة، وبالتالي يجب أن يجري بين كل المجموعات في المجتمع وبينها وبين السلطات. بالإضافة إلي ذلك، يجب أن تتعامل هذه السياسة مع مصالح إسرائيلية القومية بعيدة المدي ويجب أن تسمح للحكومة بتبني سياسة استباقية مستقلة.

وقد أعلنت حكومة إسرائيل خلال العقدين الماضيين تأييدها لحل الدولتين وعملت – بشكل أو بآخر – على تطبيق هذا المبدأ، سواء من خلال المفاوضات أو بصورة فردية. ويضمن هذا المبدأ الإستراتيجي أغلبية يهودية في شكل ديمقراطي فعال من الحكم ويكبح الخطر على الرؤية الصهيونية المتأصل في شكل دولة ثنائية القومية والإصرار العربي على حق العودة. وسيكون من الضروري إجراء عمليات إخلاء واسعة للمستوطنات خارج الكتل الإستيطانية الكبرى إذا سعت حكومات إسرائيلية في المستقبل (أو أجبرت) على التطبيق العملي لمشتقات مبدأ حل الدولتين. وعلى أساس الدروس المستفادة من شكل فك الارتباط مع غزة، فإنه في اليوم الذي يُطلب فيه من المستوطنين العودة إلي الجانب الآخر من حدود إسرائيل، أيا كان الشكل الذي ستُرسم عليه سواء من خلال المفاوضات أو من خلال قرار مستقل وغير مشروط من جانب إسرائيل، سيكون الوقت متأخرا للتخطيط لعودتهم بطريقة ملائمة ومن المطلوب البدء في استعدادات وطنية.

ولمنع حدوث اشتعال داخلي للموقف، يجب على الحكومة أن تفكر بجدية في تغيير حوارها مع المستوطنين، جزئيا من خلال توسيع تأييد الرأي العام لحل الدولتين وطرح تصور للإخلاء باعتباره خطوة موحدة بدلا من كونه تخلي عن شريحة هامة من المجتمع الإسرائيلي. وهذا سوف يجعل من الأسهل التعامل مع تحدي الإخلاء. واستيعاب المستوطنين الذين يتم إخلائهم يجب أن يحدث بتعاطف وأمانة، من منطلق حفظ اعتبارهم وكرامتهم. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة أن ترسل رسائل إلي باقي الرأي العام بشأن الحاجة الماسة إلي تطبيق حل الدولتين وتقديم مساعدات منصفة وفعالة للذين يتم إجلائهم عائدين إلي الأرض الخاضعة

للسيادة الإسرائيلية الكاملة. وهذه الخطوات سوف تساعد على إصلاح التصدعات الإجتماعية الناتجة عن خلاف طويل الأمد بشأن المستوطنات.

وهناك شرط مماثل لبناء الثقة يقوم على أساس حوار واتصالات صريحة على المستوى الدولي: ويجب أن يكون هناك تنسيق وثيق وجوهري لسياسة إسرائيل مع الولايات المتحدة. والثقة المستعادة بين إسرائيل والمجتمع الدولي يجب أن تسمح، بدورها، باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بحيث تصل إلي ترتيبات جزئية أو تدريجية بدون شروط مسبقة تؤثر على الحدود والأمن والاقتصاد والدولة؛ وبعد تحقيق هذه الترتيبات سوف تستمر المفاوضات بشأن المسألتين اللتان تمثلان جوهر النزاع وهما – القدس واللاجئين. وبالمثل سوف تتعزز الثقة في إسرائيل فور بدء الحكومة الإسرائيلية في التحضير المسبق لخطوات أحادية على المستوي الداخلي تعتمد بشكل منفرد على مبادرات وقرارات إسرائيل بحيث تعزز بصورة نشطة لواقع إقليمي يتوافق مع سياستها المعلنة. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلي خطوات مثل إعداد برنامج وطني لدمج المستوطنين الذين يتم إخلائهم؛ وتجميد البناء شرق الجدار الأمني وفي الأحياء العربية في القدس؛ وتمرير قانون بشأن الإخلاء الطوعي، والتعويض، واستيعاب الإسرائيليين الذين يعيشون شرق الجدار؛ والتخطيط لبقاء جيش الدفاع الإسرائيلي في مناطق ومواقع الاسيتطان التي يتم إخلائها طوعا بحيث يحافظ على حرية العمل على المستوى العملياتي هناك.

وإدارة خطاب متعاطف مع المستوطنين والجماعات الأخرى لا يحتل حاليا مكانا بارزا على أجندة الحكومة ولا يُولي الاهتمام. لكن الحوار بين هؤلاء الذين يعتنقون رؤى ومواقف عالمية متناقضة، بصرف النظر عن تعقيده، هو أمر هام وممكن. ومثل هذا الحوار، في إطار سياسة استباقية ديناميكية ومتعددة التخصصات تستهدف تعزيز شرعية الدولة وتصرفاتها ومنع حدوث نزاع داخلي، يتطلب إعادة التفكير في الأدوات التقليدية لحل النزاعات المستمدة من مجالات الدبلوماسية والعلاقات الدولية. وهذا الجهد سوف يتطلب مشاركة من جانب علماء الاجتماع وعلماء السياسة وخبراء السلوك والأطباء النفسيين وعلماء الأنثروبولوجيا،

والمفكرين ورجال الدولة، وممثلي الرأي العام، ووسطاء وعسكريين ورجال أمن ورجال شرطة. وهذا الجهد بالفعل هو جهد معقد لكنه يهون مقارنة بالتهديد الناجم عن التوترات الداخلية، وهو تهديد لا يقل خطورة عن أي تهديد خارجي يسعي إلي التأثير على ترابنا الوطني. وإذا أصبح الإخلاء بالقوة ضروريا، من شأن جهد شامل يشمل خطاب واستعداد استباقي داخلي أن يعطي شرعية للعملية بأسرها.

الدولة الفلسطينية: التداعيات القانونية والدلالة بالنسبة لإسرائيل

بقلم: بنينا شارفيت باروخ

خلفية

في ٢٩ نوفمبر، ٢٠١٢، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في صالح منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو. ومن الناحية القانونية، لا يخلق مثل هذا القرار دولة لأن الاعتراف بالدولة هو إجراء إعلاني وليس تأسيسي؛ وبالتالي، فمن الناحية النظرية، يظل من الضروري تحديد ما إذا كانت فلسطين تلبي المعايير الضرورية لوجود دولة. ومع ذلك، على المستوى العملي، سوف يؤدي في نهاية المطاف الاعتراف المتزايد بفلسطين كدولة من جانب دول هامة عديدة، إضافة إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلي حدوث تأثير سواء كانت هناك دولة أم لا، وبالتالي فإن ذلك سيكون له تأثير مباشر أيضا في المدي البعيد على حرية تصرف إسرائيل في الساحة الفلسطينية.

وهذا المقال لا يبحث ما إذا كانت فلسطين تلبي أم لا معايير الدولة، ولا التاريخ الذي عنده يمكن للمرء أن يقول أن مثل هذه الدولة موجودة. بل إن التصور العملي لهذا المقال هو أن هناك وجود لدولة فلسطينية (وإن كانت لا تحظي باعتراف من جانب إسرائيل)، ويركز المقال على التداعيات القانونية لمثل هذا الوضع.

في اللحظة التي تتأسس فيها دولة، فإن الحق الأساسي الذي يُمنح لها هو السيادة: أي الحرية في ممارسة سلسلة من السلطات داخل أراضيها، ومنها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلي التخلص من سيطرة دولة أخرى. إضافة

إلي ذلك، تتمتع الدولة ذات السيادة بحرية التصرف في الساحة الدولية، ووضع يميزها عن الكيانات من غير الدول.

والدول تلتزم باحترام سيادة الدول الدول الأخرى. ومن المحظور التدخل في شئونها الداخلية أو العمل داخل أراضيها بدون موافقتها. ويمنع القانون الدولي أيضا التهديد باستخدام القوة أو استخدام القوة في العلاقات بين الدول بطريقة تضر بسلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي. وفي حالة تعرض الدولة لهجوم مسلح ضدها، يكون من حقها الدفاع عن النفس. والتوغل من جانب دولة داخل أراضي دولة أخرى يعد عادة مساويا لهجوم مسلح، حتى وإن لم يتم استخدام القوة.

وإلي جانب الحقوق، فإن الدولة أيضا عليها التزامات. والالتزام الأول والأهم هو التزام الدولة بمنع استخدام أراضيها لارتكاب أعمال تضر بدول أخرى أو تهدد السلام والأمن الدوليين بصورة عامة. إضافة إلي ذلك، تتحمل الدول مسئولية تجاه مواطنيها وسكانها، ويجب أن تراعي احتياجاتهم وتحمي حقوقهم.

ويجب بحث التداعيات القانونية لوجود دولة فلسطينية في ساحتين: الساحة الداخلية والساحة الدولية.

التداعيات القانونية على الساحة الداخلية

يتطلب علاج تداعيات قيام دولة فلسطينية على مستوى الساحة الداخلية (مثل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين) تحليل جانبين – التداعيات فيما يتعلق بممارسة السلطات الفلسطينية في الساحة والتأثير على ممارسة السلطات الإسرائيلية في تلك الساحة. ويتطلب هذا التحليل الرد على سؤالين تمهيديين: الأول، ما هو وضع الاتفاق المؤقت (والاتفاقيات الأخرى) بين إسرائيل والفلسطينيين، والثاني، ما هو وضع إسرائيل القانوني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الاتفاقيات بين إسرائيل والفلسطينيين

في ضوء حقيقة أن أجزاء أساسية وجوهرية من الاتفاقيات بين إسرائيل والفلسطينيين لم يعد يتم الالتزام بها، يمكن القول أن هذه الاتفاقيات لم تعد سارية المفعول. علاوة على ذلك، حتى لو كانت تلك الاتفاقيات سارية، لكل طرف الحق في إلغائها من خلال إعلان من جانب واحد في أي وقت، في ضوء الانتهاكات الجوهرية من كلا الجانبين. وحسب هذه المقاربة، فإن كون بعض بنود الاتفاقيات مازال يتم الالتزام بها هو مجرد دليل على الوضع الحالي القائم بين الجانبين، لكن ليس بالضرورة يمثل أساسا للاستدلال على الشرعية القانونية للاتفاقيات.

ورغم ذلك، فإن المقاربة الأكثر قبولا في الوقت الحالي هي أنه نظرا لأن الجانبين مازالا يرجعان إلي هذه الاتفاقيات في علاقاتهما المتبادلة ونظرا لأن أيا منهما لم يحاول إلغائها، فإن هذه الاتفاقيات مازالت سارية المفعول وعلى الأقل الأجزاء التي مازال يتم الالتزام بها عمليا لها وضع قانوني ملزم. وهناك أهمية لحقيقة أن الاتفاقيات يتم قبولها على نطاق واسع باعتبارها ملزمة من جانب المجتمع الدولي.

ومن ثم، مع تصور أن الاتفاقيات مازالت ملزمة قانونيا، فهل قيام دولة فلسطينية يغير من وضع هذه الاتفاقيات؟ من ناحية، يمكن للمرء الزعم أن الدولة الفلسطينية سوف تحل ببساطة محل السلطة الفلسطينية، وبالتالي تكون مقيدة بكل التزامات السلطة الفلسطينية. ومن ناحية أخرى، يمكن للمرء كذلك أن يجادل بأنه فور ظهور كيان جديد ومتميز، فإنه لا يمكنه الالتزام باتفاقيات تمت قبل تأسيسه.

ويجب على المرء أن يضع في اعتباره قضية أن وضع الاتفاقيات يتجاوز المجال القانوني، حيث سوف تؤثر اعتبارات سياسية خطيرة في نهاية المطاف على كلا الجانبين في هذا الصدد.

الوضع القانوني لإسرائيل في أراضي الدولة الفلسطينية

إن الموقف المقبول في الساحة الدولية هو أنه نتيجة الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، حصلت إسرائيل على وضع قوة احتلال، وهذا بحكم أن هذه المناطق أصبحت تخضع للسيطرة الفعلية لإسرائيل نتيجة النزاع المسلح. وعلى النقيض، يؤكد البعض أن هذه المناطق "ليست محتلة" لكنها "أراضي متنازع عليها" على أساس حقيقة أن هذه الأراضي لم تكن خاضعة لسيادة أي دولة ولم يتم تحديد وضعها وحدودها.

وعلى مدار السنين، طبقت إسرائيل، عمليا، قوانين الاحتلال تجاه هذه الأراضي، وتجلي هذا النهج في العديد من أحكام المحكمة العليا الإسرائيلية. وبموجب قوانين الاحتلال، فإن قوة الاحتلال تتحمل مسئولية رفاهية سكان المناطق المحتلة. وفي الوقت نفسه، يتم السماح لقوة الاحتلال بأن تفرض سلطتها على السكان، بما في ذلك نشر قوات عسكرية من أجل حفظ الأمن والنظام العام. كذلك تملك قوة الاحتلال سلطة الحكم في كل مجالات الحياة، بما فيها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وحتى بعد إقامة السلطة الفلسطينية ونقل بعض أجزاء من الأراضي لسيطرتها، استمر معظم المجتمع الدولي في النظر إلي الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها مناطق محتلة، بما في ذلك المناطق التي كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد أعاد انتشاره منها ولم يدخلها، مثل منطقة A، في الضفة الغربية وحتى قطاع غزة. ورغم أنه كان يمكن التوصل إلي اتفاقيات جيدة حيث أن غزة منذ فك الارتباط عام ٢٠٠٥ لم تعد محتلة من جانب إسرائيل، فإن العديد يؤكد أنها مازالت محتلة نظرا لاستمرار سيطرة إسرائيل على الحدود الخارجية لغزة (متجاهلين حقيقة أن إسرائيل لا تسيطر في الواقع على حدود غزة البرية مع مصر)، ونظرا لاعتماد قطاع غزة على إسرائيل، والصلة السياسية بين قطاع غزة والضفة الغربية.

وبالتالي فإن السؤال الذي يظهر هو كيف أن إقامة دولة فلسطينية يؤثر على وضع إسرائيل في الأراضي، وخاصة في الضفة الغربية؟ حسب موقف تقرير لجنة

ليفي، فإن لإسرائيل حق سيادي بأن تكون موجودة في هذه المناطق وبالتالي من الواضح أن قيام دولة فلسطينية لا يمكن في حد ذاته أن يمس بحقوق إسرائيل وسلطتها هناك. ومن المشكوك فيه أن هذا الإدعاء سيحظي بتأييد في الساحة الدولية. ومع ذلك، حتى وفقا للموقف الذي يرى أن إسرائيل قوة احتلال في كل أو جزء من هذه المناطق، فإن هناك أسبابا عديدة تجعل قيام دولة فلسطينية لن يؤثر بالضرورة على وضع إسرائيل في الأراضي.

أولا، هناك أساس صلب للقول بأن أراضي دولة فلسطينية هي فقط تلك المناطق التي تخضع عمليا للسيطرة الفلسطينية الفعلية، لأن السيطرة والحكم الفعلي على منطقة معينة هي من بين الشروط لقيام دولة. وتظل كل المناطق الأخرى (أي جميع المنطقة C، ومعظم المنطقة B، وبوضوح القدس الشرقية) تحت السيطرة الإسرائيلية كما كان الحال من قبل. إضافة إلي ذلك، إذا كان يُعتقد أن أراضي الدولة الفلسطينية تشمل كل المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٦٧، فإن المرء لا يمكنه الاستنتاج بأن ذلك يلغي الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي. ولأن الدولة الفلسطينية تؤسس وهي تحت سيطرة دولة أخرى – أي إسرائيل – تدير بالفعل تلك الأراضي، سواء بحكم اتفاقيات سابقة أو أمور أخرى، فإن أي تحليل لوضع إسرائيل في الأراضي التي تُقام عليها دولة فلسطينية يجب أن يضع في الاعتبار الحقيقة على الأرض عشية تأسيس هذه الدولة.

ولذلك، فإن من بين النتائج المحتملة هي أن يستمر اعتبار إسرائيل قوة احتلال، على الأقل فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة لسيطرتها الفعلية. وستكون النتيجة الرئيسية أنه في حين أن الاحتلال هو احتلال لأراضي لا تنتمي لدول أخرى، فإنه سيعتبر احتلالا لجزء من الدولة الفلسطينية (على الأقل من وجهة نظر هؤلاء الذين يعترفون بتلك الدولة).

يجب الإشارة إلي مسألة أن المدى الذي سيؤثر به قيام دولة فلسطينية على تصنيف الوضع في قطاع غزة يعتمد على ما إذا كانت ما يُسمي بالدولة سيكون لها

أي سلطة حقيقية هناك أم لا. وتعتمد هذه المسألة بدورهاعلى جوهر العلاقات بين الحكومة المركزية للدولة الفلسطينية والحكومة التي تسيطر على قطاع غزة.

وبالطبع، فإن مسألة وضع الأراضي لا يتحدد من خلال الاعتبارات القانونية وحدها، وإن كانت تلك الاعتبارات توفر إطارا للمناقشة. والاعتبارات الحاسمة هي الاعتبارات السياسية، سواء في الساحة الإسرائيلية الداخلية والساحة الدولية.

ممارسة السلطة الفلسطينية في الأراضي

حسب الاتفاقيات القائمة، يُحظر حاليا على السلطة الفلسطينية ممارسة أشكالا معينة من السلطة، مثل الأمن في المنطقتي B و C، والسلطة على البني التحتية في المنطقة C، والسلطة على المجال الجوي، والسلطة على المواطنين الإسرائيليين. إضافة إلي ذلك، ليس للسلطة الفلسطينية أي سلطة في القدس الشرقية. وفي المجال الاقتصادي، تخضع السلطة الفلسطينية لسياسات الاستيراد والجمارك والتعريفات الإسرائيلية. إضافة إلي ذلك، تشرف إسرائيل على تسجيل السكان ومنح إقامة الفلسطينيين. وتعتمد القوة القانونية لهذه القيود على الصلاحية الحالية للاتفاقيات ووضعها بعد إقامة الدولة الفلسطينية. وإذا لم تعد شروط الاتفاقيات ملزمة، سواء بسبب أنها لم تعد صالحة الآن أو بسبب أنها فقدت صلاحيتها لدى قيام الدولة الفلسطينية، فإن القيود الناجمة عن التحليل المذكور أعلاه بشأن وضع الأراضي هي وحدها التي سوف تنطبق على هذه الدولة.

ومن الناحية النظرية، فور إقامة دولة فلسطينية، فإن سلطاتها يجب أن تحصل على حرية عمل أكبر عما هي عليه الآن وإعفائها من القيود القائمة. وبالتالي، على سبيل المثال، ستكون للدولة الفلسطينية حرية إقامة جيش خاص بها أو أن تختار دعوة جيوش أجنبية إلي أراضيها؛ وقد تحاول استخراج موارد معدنية بصورة مستقلة؛ وستكون قادرة على إقامة نظم اتصالات سلكية ولاسلكية وتتجاهل القيود الحالية على الترددات؛ الخ. إضافة إلي ذلك، قد تحاول دولة فلسطينية فرض سلطتها على الفلسطينيين في المنطقة C خارج إطار ما هو منصوص عليه في الاتفاقيات

(فيما يتعلق بالبني التحتية). وبالمثل قد تحاول فرض سلطتها على الإسرائيليين في أراضيها، أي أن تعتقل إسرائيليين يرتكبون جرائم هناك، في انتهاك لشروط الاتفاقيات الحالية. وقد تحاول الدولة الفلسطينية أيضا فرض تشريعها وممارسة سلطتها الحاكمة على القدس الشرقية. كذلك قد تقرر سك (طبع) عملتها الخاصة واعتماد سياسة اقتصادية مستقلة. وبالطبع، فإن مثل هذه الإجراءات ستحمل معها نتائج اقتصادية، نظرا لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بممارسة السلطة في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية رغم أنها تنحرف عن الوضع القائم (أي ممارسة السلطة على الأمن في المنطقة C)، يمكن لإسرائيل أن تحتفظ بها حتى إذا لم تتمكن من تأسيس ادعاءاتها على الاتفاقات، فهي مازالت تملك السلطة في الأراضي بموجب قوانين الاحتلال (أو بموجب حقوقها المتأصلة بالأراضي)، سواء بسبب أن الدولة الفلسطينية لا تمتد إلي الأراضي خارج السيطرة الفلسطينية، أو بسبب أنها قوة الاحتلال للدولة الفلسطينية الجديدة. وبالتالي فإن إسرئيل تملك الحق في منع عناصر أخرى (بما فيها الدولة الخاضعة للاحتلال) من ممارسة سلطتها بقدر ما تصطدم تلك السلطة مع سلطة إسرائيل كقوة احتلال. ومع ذلك، فمع مرور الوقت، وفي ظل تصور أن وضع الدولة الفلسطينية سيزداد قوة، فإن تأثير دعوى الدولة الفلسطينية بحقها في تحقيق سيادتها وممارسة سلطتها على القضايا وفي المناطق التي تخضع حاليا للسيطرة الإسرائيلية من المرجح أن يتكثف.

إضافة إلي ذلك، هناك سلطات عند ممارستها، تمثل تحقيقا للسيادة السياسية دون أن تتناقض مع سلطة قوة الاحتلال. والمثال الكلاسيكي هو في مجال المواطنة. وحاليا لا يوجد مفهوم "للمواطنة الفلسطينية"، فقط "إقامة فلسطينية". واختبار الإقامة هو أحد الحقائق، في حين أن تحديد من يتم منحه المواطنة هو أحد سلطات الدولة. وبالتالي، ستكون الدولة الفلسطينية نظريا قادرة على منح المواطنة، بدون قيود، سواء للمقيمين إضافة إلي الأشخاص غير المقيمين حاليا. والمواطنون عادة يتمتعون بحق مكتسب في دخول الدولة التي هم مواطنون فيها، ولذلك يمكن أن تُقدم حجج ضد

إسرائيل إذا حاولت منع دخول المواطنين الذين هم ليسوا مقيمون عندما يصلون إلي معبر حدودي دولي تحت سيطرتها. ومع ذلك، ستكون إسرائيل قادرة على الدفع بأنها فقط ملتزمة بالسماح بدخول المقيمين في الأراضي المحتلة، ولا تسمح بدخول المواطنين الجدد لمجرد أنهم يحملون المواطنة.

وغني عن القول، أن التطبيق العملي للأشكال المختلفة للسلطة قد يصبح مصدرا للاحتكاك. وعمليا، قد توقف إسرائيل معظم الإجراءات في سبيل تحقيق سيادتها التي قد تسعى الدولة الفلسطينية للحصول عليها. والطريقة التي سينظر بها المجتمع الدولي تجاه الخطوات التي تتخذها إسرائيل سوف تعتمد على اعتبارات سياسية، خارج مجال هذا التحليل القانوني.

ممارسة السلطات الإسرائيلية في الأراضي

من بين ملامح سيادة الدولة هو مبدأ عدم التدخل، الذي يمنع دولا أخرى من العمل داخل أراضي الدولة أو فرض سلطة الحكم بدون رضاها. ومن لحظة تأسيس دولة فلسطينية، فإن فرض السلطة الإسرائيلية في أراضيها (بما فيها مجالها الجوي ومجالها البحري ومجالها الكهرومغناطيسي) بدون قاعدة ما، مثل اتفاق أو قوانين احتلال، سوف ينتهك السيادة الفلسطينية. واستخدام القوة في أراضي الدولة الفلسطينية قد يُعتبر اعتداء يحظره القانون الدولي ويستدعي استخدام حق الدفاع عن النفس. ومع ذلك، هناك ثلاثة محاذير أساسية للوصول إلي هذه النتيجة:

أ- بقدر ما أن أي نشاط مثير للجدل يجري تنفيذه وفق اتفاقيات، وإذا كانت هذه الاتفاقيات بالفعل سارية المفعول وتمثل المصدر الموثوق فيه لمثل هذا النشاط، فإن النشاط يكون غير محظور.

ب- إذا كان من المقبول أن أراضي الدولة الفلسطينية تقتصر على المناطق الخاضعة لسيطرتها عمليا، فإن النشاط الإسرائيلي في باقي الأراضي (مثل المنطقتين C و B) لا يتعارض بأي حال مع مبدأ سيادة الدولة الفلسطينية أو حق الدولة في سلامتها الإقليمية، ويتركز كامل النقاش على

النشاط في الأراضي تحت سيادتها الفعلية (عموما المنطقة A وربما جزء من المنطقة B).

ت- من الواضح أن إسرائيل ستواصل ممارسة سلطتها في أراضي الدولة الفلسطينية بحكم وضعها كقوة احتلال (أو بحكم حقوقها في الأرض، حسب لجنة ليفي). وبالتالي، فإن ممارسة جزء من سلطتها في الأراضي، سواء في مجال الأمن وفي المجال المدني، لن تُعتبر انتهاكا لسيادة الدولة المنشأة حديثا، بل استمرارا لممارسة السلطة التي كانت تمارسها قبل إقامة الدولة الفلسطينية، التي تدين باستمرار وجودها لسيطرة إسرائيل العملية الدائمة على الأراضي.

كذلك قد يتم طرح الزعم الثالث بخصوص النشاط الإسرائيلي في المنطقة A، إذا استمر اعتبار هذه المنطقة منطقة محتلة من جانب إسرائيل. ومع ذلك، قد تواجه إسرائيل قيودا هناك أكثر مما هو موجود حاليا. كذلك توجد مثل هذه القيود في الاتفاق المؤقت، الذي يحظر من حيث المبدأ دخول قوات الجيش الإسرائيلي إلي المنطقة A وتطبيق سلطة إسرائيل هناك (فيما عدا مجالات محدودة للغاية). لكن منذ عام ٢٠٠٢، لم يتم الالتزام بهذه القيود، وبالتالي سيكون من المشكوك فيه أن مجرد حقيقة إقامة دولة فلسطينية سيعيد هذه القيود للحياة مرة أخرى.

أما بخصوص القيام بعمليات أمنية في الأراضي الفلسطينية، فقد يظهر ادعاء بأن تلك العمليات تتعدى على سلامة أراضي وسيادة الدولة الفلسطينية، وبالتالي قد لا يتم تبريرها إلا على أساس قيام إسرائيل بحقها في الدفاع عن النفس. وفي مقابل هذا الطرح يأتي ادعاء بأن هناك حالة احتلال مستمرة تخول حق استخدام القوة في ظروف معينة. وبخلاف ذلك، حسب الموقف الإسرائيلي، فإن إسرائيل منخرطة في نزاع مسلح طويل الأمد متواصل، وبالتالي تملك الحق في استخدام القوة طالما أنها تلتزم بقوانين الحرب. ولأن الوضع لا يتعلق بانتقال من حالة سلام إلي حالة حرب، فلا تنطبق القواعد التي تنظم مسألة متى يتم السماح باستخدام القوة. وبالتالي فإن حق استخدام القوة لا يمكن تقييده بحالات الدفاع عن النفس.

وبرغم التحليل القانوني المذكور أعلاه، فقد يتم عمليا تقديم دعاوي ضد الأنشطة الأمنية الإسرائيلية في الأراضي التي ستعتبر جزءا من الدولة الفلسطينية، ومن المنتظر أن تجد إسرائيل نفسها متهمة بانتهاك سيادة الدولة الجديدة وسلامة أراضيها في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، في المدى البعيد، قد يحد إقامة دولة فلسطينية من أنشطة إسرائيل في الأراضي، على الأقل فيما يتعلق بالمزاعم التي تُطرح في الساحة الدولية.

وإقامة دولة فلسطينية سوف يزيد أيضا من الضغط على إسرائيل لتقليص مظاهر الاحتلال، وبخاصة مظاهر السلطة التي تقوض وضع الدولة الفلسطينية في السياقات غير الأمنية، مثل استغلال الموارد في الأراضي المحتلة، وضخ المياه، ألخ. وبالفعل، تحد قوانين الاحتلال من حرية إسرائيل على الحركة في هذه المناطق، لأن وضع قوة الاحتلال هي مثل وصي يجب أن يستخدم موارد الأرض لصالح السكان المحليين وليس لصالح الاحتلال فقط (وليس في صالح الدولة المحتلة)، وهناك العديد من الأجهزة، منها منظمات حقوق الإنسان، تراقب هذه القضايا. ومع ذلك، من المتصور أن ترى الدولة الفلسطينية نفسها باعتبارها في وضع أفضل من خلاله يمكنها التقدم بطلبات في هذا المجال. كذلك ربما تتمتع بحرية نفاذ مناسبة للمنتديات الدولية والأمثلة القضائية.

وبالتالي، فإن الضغط على إسرائيل للسماح للدولة الفلسطينية بأن تمارس سيادتها في الغلاف الخارجي (أي، المعابر الحدودية والمجال الكهرومغناطيسي) عرضة للزيادة. إضافة إلي ذلك، فإن أي نشاط مرتبط بإقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة – وهي حاليا موضع لقدر كبير من الانتقاد – عرضة لأن يُعتبر انتهاكا لسيادة الدولة الفلسطينية ولا يمكن تبريره على أساس قوانين الاحتلال، وربما من المتوقع أن يزيد الضغط القانوني بشأن هذه المسائل أيضا.

التداعيات القانونية على الساحة الدولية

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في صالح منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو. ومن المهم الإشارة إلي أنه لا يوجد خلاف أساسي بين "عضو" ومراقب "غير عضو"، والتغيير هو أساسا رمزي.

لكن، على المستوى الدولي، هناك تدعيات لاعتبار كيان قد أصبح دولة. وعلى سبيل المثال، هناك أجهزة دولية مختلفة لا يمكن سوى للدول الحصول على عضويتها، مثل المنظمة الدولية للطيران المدني؛ وبالمثل هناك معاهدات لا يمكن سوى للدول أن تكون طرفا فيها. وإذا انضمت الدولة الفلسطينية إلي معاهدات دولية متعددة الأطراف إسرائيل عضوا فيها، فإنها قد تُطالب بالتزامات على إسرائيل تجاه الدولة الفلسطينية بحكم الالتزامات التي تترتب على العضوية في المنظمات الدولية. وفي مجال الطيران، على سبيل المثال، قد يتطلب ذلك اعتراف بالمجال الجوي الفلسطيني، أو في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، تخصيص ترددات للدولة الفلسطينية. والتداعيات العملية للعضوية الفلسطينية في المعاهدات والمنظمات الدولية تعتمد إلي حد كبير على كيفية تصرف الساحة الدولية ذاتها بشأن هذه المسائل والضغط الذي تمارسه على إسرائيل لتعديل سلوكها الحالي.

كذلك ستكون الدولة الفلسطينية قادرة على التوصل لاتفاقيات ثنائية مع مختلف الدول، وبناء عليه يمكن تقديم دعاوي ضد إسرائيل، إذا قامت إسرائيل بأي تصرف لتقويض إمكانية تنفيذ هذه المعاهدات. إضافة إلي ذلك، قد تتوصل الدولة الفلسطينية إلي معاهدات عسكرية مع دول أخرى وتنضم إلي تحالفات قائمة.

كذلك ستكون الدولة الفلسطينية قادرة على التمتع بعلاقات دبلوماسية كاملة مع دول أخرى (السلطة الفلسطينية ترتبط بالفعل بعلاقات دبلوماسية مع دول عديدة)، ويمكن تصور أن سفارات رسمية أخرى سوف تُفتتح في الدولة الفلسطينية. ونتيجة لذلك، قد يظهر احتكاك بشأن سلوك إسرائيل تجاه الدبلوماسيين الذين يحاولون دخول الأراضي الفلسطينية عبر المعابر الحدودية التي تسيطر عليها إسرائيل. وسوف تظهر الصعوبة القانونية أساسا فيما يتعلق بدبلوماسيي الدول التي ترتبط معها

إسرائيل بعلاقات دبلوماسية. وقانونيا، ستواجه إسرائيل مهمة أسهل برفض دخول ممثلين لدول لا ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية.

والمحصلة النهائية هي أنه ستكون هناك إمكانية لرفع دعاوي قانونية ضد إسرائيل في الساحة الدولية أكبر بكثير مما هي عليه الآن، على أساس أن حقوق الدولة الفلسطينية يجري انتهاكها. وعدم اعتراف إسرائيل بهذه الدولة لن يمنع مثل هذه الدعاوي (مثل الدعاوي المرفوعة منذ سنوات ضد دول عربية لانتهاكها حقوق إسرائيل، رغم أنها لا تعترف بإسرائيل).

كذلك ستكون الدولة الفلسطينية قادرة على اللجوء لمحكمة العدل الدولية في لاهاي. لكن سلطة المحكمة في الإجراءات بين الدول تعتمد على موافقة كل الدول الأطراف على هذه الإجراءات. لذلك، قد لا يتم إجبار إسرائيل على إجراء ضد رغبتها.

لكن الوضع مختلف فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية. وربما ستكون الدولة الفلسطينية قادرة على الانضمام إلي النظام الأساسي للمحكمة، وحتى قبل الانضمام إليها، قد تكون قادرة على منحها موافقة للتحقيق في كل جرائم الحرب التي تزعم أنه قد تم إرتكابها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد قدمت السلطة الفلسطينية بالفعل مثل هذا الطلب، في يناير ٢٠٠٩، الذي يشير إلي كل الإجراءات التي أتخذت منذ يوليو ٢٠٠٢ (عندما يدخل النظام الأساسي للمحكمة حيز التنفيذ). وقد ألمح رأي المدعي السابق للمحكمة، الذي رفض الطلب، إلي أن اعتراف الجمعية العامة بدولة فلسطينية قد يمثل الأساس للتحقق من صحة هذا الطلب الفلسطيني في المستقبل.

وإذا تم قبول طلب من جانب الدولة الفلسطينية لإجراء مثل هذا التحقيق، فإن المدعي والمحكمة الجنائية الدولية سيقرران ما إذا كانت المحكمة ستبدأ التحقيقات والإجراءات أم لا ضد هؤلاء الذي قاموا بأعمال في تلك الأراضي – الإسرائيليين والفلسطينيين – على تصرفاتهم هناك. ولمدعي المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة ذاتها حرية اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان سيتم بدء مثل هذا التحقيق أم لا في جرائم الحرب المزعومة. وحسب مبدأ التكامل (أحد المبادئ الأساسية للمحكمة)، فإذا كان

النظام القانوني لدول قادرا وراغبا بإخلاص في التحقيق في مثل هذه المزاعم، كما هو الحال في إسرائيل، فقد يكون هناك سبب قوي لأن ترفض المحكمة قبول مثل هذه القضية. وأحد الجرائم التي شملها النظام الأساسي لاتفاقية روما – بخلاف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية – هي "قيام قوى الاحتلال، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بنقل جزء من سكانها المدنيين إلي الأراضي التي تحتلها". وبموجب هذه الفقرة، سيكون الفلسطينيون قادرون على الطلب بأن تتولى المحكمة الجنائية الدولية قضية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (بما فيها الأحياء اليهودية في القدس الشرقية). لكن من المشكوك فيه للغاية بأن ترغب المحكمة الجنائية الدولية في النظر قضية بمثل هذا الشحن السياسي مثل قضية المستوطنات. ومع ذلك، فمن الواضح أن انضمام الدولة الفلسطينية إلي النظام الأساسي سوف يفتح الباب أمام الانخراط المحتمل لمحكمة خارجية بشأن مسائل بالغة الحساسية.

وهناك جانب قانوني آخر لإقامة الدولة الفلسطينية يتعلق بمواجهة محتملة بين قوات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية: فإذا وقع مثل هذا النزاع، فإن الفلسطينيين قد يطالبون بحق أن يتم اعتبارهم أسرى حرب. وأحد تداعيات ذلك هو عدم القدرة على محاكمتهم على مشاركتهم في أعمال قتالية. ومن ناحية أخرى، سيتم الطلب من الدولة الفلسطينية منح الجنود الإسرائيليين وضع أسرى الحرب، في حالة سقوطهم في أيدي الفلسطينيين.

مسئولية الدولة الفلسطينية

إن وجود دولة فلسطينية سيعني أيضا أنها ستكون مسئولة عما يحدث داخل أراضيها وانطلاقا منها. وبالتالي، إذا فشلت في منع عمل عدائي من أراضيها أو الإضرار بالمصالح الإسرائيلية بأي طريقة غير مشروعة أخرى، فإن إسرائيل ستكون قادرة على التقدم بدعاوي ضدها. ومع ذلك، لا توجد آلية قانونية دولية تسمح تلقائيا بإجراءات أو فرض العقوبات ضد دولة إذا فشلت في الوفاء بمسئولياتها. وقناة

العمل الوحيدة التي من خلالها يتم التعامل مع مثل هذه المسائل هي القناة السياسية – الدبلوماسية.

خاتمة

إن السيادة هي الحق الأساسي للدولة، وهي تعني حق التصرف وتطبيق سلطة الحكم بسهولة واستقلالية، ومنع دول أخرى من العمل في أراضيها بدون رضاها.

وتداعيات وجود دولة فلسطينية محليا، مثل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، سوف تعتمد على ما إذا كانت الاتفاقيات التي تم توقيعها في السابق بين إسرائيل والفلسطينيين ستُعتبر سارية المفعول أم لا. وسوف تعتمد كذلك على الوضع القانوني لإسرائيل في الأراضي، وما إذا كانت تُعتبر قوة احتلال للدولة الفلسطينية المقامة أم لا. واعتمادا على الاتفاقيات بين الجانبين (بقدر ما تُعتبر سارية المفعول)، وعلى وضع إسرائيل في الأراضي (ما إذا كانت مازالت تُعتبر قوة احتلال أو يتم النظر إليها باعتبار أن لها حقوقا سيادية هناك)، فإن حرية عمل الدولة الفلسطينية ستكون مقيدة وإسرائيل سوف تحتفظ بحرية العمل حتى بعد أقامة الدولة الجديدة. ومع ذلك، فإن الدولة الفلسطينية سوف تمتلك وضعا أقوى من وضع السلطة الفلسطينية حاليا، وهذا الوضع سوف يسمح لها بتقديم دعاوي أخرى ضد العمل الذي يجري على أراضيها، وخاصة فيما يتعلق باستغلال مواردها وسياسة إسرائيل الاستيطانية هناك. إضافة إلي ذلك، كلما زادت قوة المكانة الدولية للدولة الفلسطينية، كلما زاد الضغط على إسرائيل مما يسمح للدولة الفلسطينية بممارسة سلطتها والحد من النشاط الإسرائيلي.

وستكون الدولة الفلسطينية قادرة على الانضمام إلي المنظمات والمعاهدات الدولية. ويعتمد المعني العملي لذلك على طريقة اختيار هذه المنظمات للتصرف تجاه إسرائيل والمدى الذي ستحاوله في استخدام الأدوات العملية لفرض ضغط على إسرائيل، مثل التهديد بعقوبات، من أجل تطبيق حقوق الدولة الفلسطينية (مثل تخصيص ترددات للاتصالات السلكية واللاسلكية والاعتراف بالمجال الجوي

الفلسطيني). علاوة على ذلك، ستكون الدولة الفلسطينية قادرة على الدخول في معاهدات ثنائية مع دول أخرى، بما فيها المعاهدات العسكرية، وستكون قادرة على تعزيز وتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع دول أخرى.

وربما تكون الدولة الفلسطينية قادرة على الانضمام إلي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واعطاء موافقتها للمحكمة للتحقيق في جرائم حرب تم ارتكابها على أراضيها – من جانب كل الأطراف المعنية – منذ يوليو ٢٠٠٢ (موعد انعقاد المحكمة)، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة المستوطنات. لكن المحكمة لها حرية اتخاذ القرار بشأن ما إذا كانت ستحقق أو لا ولا يتم تلقائيا الطلب منها القيام بذلك فور تقديم طلب.

كذلك سيؤدي قيام الدولة الفلسطينية للطلب بمنح وضع أسرى الحرب لأفراد القوات الأمنية الفلسطينية، في حالة اعتقالهم خلال نزاع مسلح مع إسرائيل.

وإلي جانب حقوقها السيادية، فإن إنشاء الدولة الفلسطينية سوف يخلق مسئولية عن الأنشطة التي تجري داخل أو إنطلاقا من أراضيها، وإن كان لا يوجد منتدى دولي لفرض تطبيق هذه المسئولية.

ولذلك، فإن التداعيات القانونية لإقامة دولة فلسطينية ستبدو محدودة، على الأقل في المرحلة المبكرة. والتأثير الرئيسي سوف يتم لمسه في الساحة الدولية وفي مجال القانون الجنائي الدولي. ومع ذلك، حتى فيما يتعلق بالموقف في الأراضي نفسها، فإنه طالما لا يوجد تقدم في المفاوضات بين الجانبين، فإن الضغط على إسرائيل للسماح بحرية عمل أكبر للسلطات الفلسطينية وتقليص أنشطتها في الأراضي الفلسطينية من المرجح أن يزداد.

التعليق

د.عبد الرازق سليمان

قبل التعرض لهذه الدراسة وأهميتها كونها صادرة من معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، تجدر الإشارة إلى أن آلية صنع القرار السياسي بإسرائيل لابد أن تمر في إحدى مراحل بلورتها الأولى من بوابة مراكز ومعاهد الأبحاث التي تقدم تصورات وتوصيات الخبراء والباحثين للقضايا الهامة التي تمس الدولة وأمنها القومي على المستوى الإقليمي والعالمي.

تضم هذه الدراسة موضوعين من أهم الموضوعات التي تتعلق بالوجود الإسرائيلي فالموضوع الأول حول المستوطنات بعنوان " تقسيم الأرض وليس الشعب "، والموضوع الثاني يتعلق بالدولة الفلسطينية وهي الأراضي الواقعة تحت سلطة الإحتلال الإسرائيلي وما تضمنه من مستوطنات تكرس واقع الاحتلال ، ومن هنا فإن هناك علاقة وثيقة بين الموضوعين على أرض الواقع وكذا النظرة المستقبلية حال قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

تشير الدراسة الأولى وفي بدايتها إلي كيفية التعامل مع المستوطنات والمستوطنين حال الوقوع تحت بند ضرورة الاخلاء والاشارة إلي اسلوب تبني علاج واحتواء المستوطنين وتعويضهم مع تأكيدها علي أن النقطة الإيجابية بالنسبة للقضية الفلسطينية تمثلت في الإعلان عن حل الدولتين والإعتراف بأنه حل لأمتين هما إسرائيل وفلسطين وهذا موقف سياسي ووجهة نظر جيدة جاءت حسب الدراسة، حيث أنه بناء على استطلاعات للرأي في الآونة الأخيرة فقد جاءت نسبة ٦٥ % على الأقل من الإسرائيليين مؤيدة هذا الحل والمبدأ. وعليه كانت التوصية الهامه حال القيام بعمليات إخلاء المستوطنات من الضفة الغربية أن يتم الفصل الكامل بين الفلسطينيين واليهود، مع التوقع بأنه سيكون هناك معارضة من المستوطنين وممنا يستدعي الإخلاء بالقوة.

إذن نحن أمام دراسة تقدم للحكومة الإسرائيلية توصيات اجتماعية وسياسية للتعامل مع هذا الملف الشائك ، فالمعروف أن إسرائيل دولة إستيطان وكانت كل الحكومات التي تعاقبت بالحكم في حالة سباق لتشجيع الاستيطان وابتلاع الأراضي الفلسطينية وإسترضاء الأطراف الصهيونية الدينية وأتباعها من المتشددين الدينيين ومايحملونه من أفكار ترى أن هذه الأراضي طبقاً لنصوص دينية هي أرض إسرائيل الكبرى "، وعليه يجب إبتلاع هذه الأراضي بصرف النظر عن أصحابها ، الفلسطينيين على الرغم من وجود أطراف أخرى تمثل اليسار ترفض هذه الرؤى المتطرفة التي تضر بالوجود الإسرائيلي وإظهار صورة الدولة السلبية الإحتلالية الظالمة في عيون العالم.

ومن هنا فقد أشارت الدراسة إلى صراع القيم بين سلطة الدولة (حال قيامها بتنفيذ الإخلاء) وبين الوصايا الدينية حال تمسك أصحابها من المستوطنين بالرفض وهذا من قبل المجتمع الصهيوني الديني ، ومن وجهة نظر الدراسة ، أن هذا الأمر له تداعياته نحو إعادة نظر المستوطنين في ولائهم لدولة إسرائيل مقابل ولائهم الديني المتشددين فإن نحو " أرض إسرائيل ". فمن وجهة نظر التشدد والمتشددين بأن ديمقراطية إسرائيل يجب أن تتوقف وأنها قد انتهت ويجب التمسك بالقانون الديني اليهودي ، ومن هنا تحافظ المستوطنات على " أراضي إسرائيل " وطرد أي " لص " غير يهودي منها (حسب رأي بني كاتزوفر ودانييلا وايز). ومن هنا جاء الانقسام (حسب الدراسة) الى جبهتين دار بينهما الصراع ، الأولى " الأخيار" (الحكومة والأحزاب السياسية اليمينية والمستوطنين) و "الأشرار" (الأحزاب السياسية اليسارية والمحكمة العليا والفلسطينيين وحركة السلام الآن وحركة ييش دين) وقد خلقت مسألة المستوطنات ثلاثة تصدعات رئيسية في المجتمع الإسرائيلي (١) الصدع القومي ،(اليهودي – العربي) (٢) الصدع الديني (٣) الصدع السياسي.

وتطالب الدراسة بإيجاد توازن في ظل سيناريو محتمل لإجراء عمليات إخلاء واسعة للمستوطنات وإجراء حوار عميق داخلي يسعى الى القاسم المشترك بين

المجموعات المتناحرة محل الخلاف نحو المستوطنات والنظرة الدينية المتشددة التي ترى أن الإخلاء يعارض الأفكار الدينية.

ومن المعروف أن دعاة الصهيونية الدينية يحشدون فتاواهم لمؤازرة المستوطنين في الأراضي الفلسطينية ودعمهم لعدم الإخلاء وخاصة حزب المفدال ، وحركتا جوش ايمونيم، وكاخ ، إضافة للعديد من الحاخامات ذوي الآراء المسموعة، فعلى سبيل المثال يقول الحاخام ن. ص فريدمان : " بما أن حقوقنا في أرض إسرائيل مستمدة من التوراة والشريعة ، فإن كل مايتعلق بتحرير البلاد ، والاحتفاظ بالمناطق المحتلة يرتبط بالتوراة "(١). أما الحاخام ا.ب. جولدبرج فيقول: " بغية بقائنا في تلك المناطق يجب أن نفرض التوراة على أمم العالم على أنها وثيقة سياسية ، لكي يرى الأجانب مايجري هنا بفعل الإرادة الإلهية الكبيرة "(٢) ، وقال الحاخام يوحنان فريد : " إن إستيطان (يهودا والسامرة) هو تلبية لنداء إلهي ، وعلينا احترامه كباقي الوصايا الإلهية "(٣).

وهناك قوى دينية لاصهيونية تعارض هذا الاتجاه مثل اجودات يسرائيل وديجل هتوراه وشخصيات دينية وسياسية، فقد أعلن الحاخام شاخ " أن الذين لايؤيدون الانسحاب من المناطق في سبيل السلام ، ليس لهم جذر ولافرع في الشريعة "(٤).

وحيال هذا الإنقسام تطالب الدراسة بالحوار مع المستوطنين واحتوائهم وتعويضهم ، مع الاستشهاد بإخلاء مستوطني جفعات هاأولبانا ، وميجرون وماصاحبهما من إعتراضات ومساومات ومحاولات التفاف بقوانين ودعوات لرفض أحكام القضاء من قبل وزراء وأعضاء كنيست لهم ميول استيطانية وصهيونية دينية.

وعرضت الدراسة الحلول التي قدمت لمستوطني هاتين المستوطنتين بأنها ليست حلولا مناسبة وخاصة أن عملية الفصل بينهم وبين الفلسطينيين لم تنفذ كما يجب لأن الحلول تمثلت في العمل علي توطينهم بالقرب من المواقع السابقة بمقربة مستوطنة من بيت إيل وفي نطاق القرى الفلسطينية.

وتشير الدراسة إلى إخلاء مايقرب من ١٠٠٠٠٠ (مائة الف مستوطن) حال الموافقة على حل الدولتين ، وتشدد على اسلوب الإخلاء تحاشياً لوقوع حرب أهلية ، وتعريف الإخلاء بإعتباره خطوة موحده بدلاً من التخلي عن جزء هام من السكان الإسرائيليين ، وفي نفس الوقت الإبتعاد عن الإنتقادات الدولية.

الموضوع الثاني : الدولة الفلسطينية : التداعيات القانونية والدلالة بالنسبة لإسرائيل.

تمثلت بعض النقاط الإيجابية في هذه الدراسة في أنها إعترفت بوجود دولة فلسطينية على أرض الواقع (وإن كانت لاتحظى بإعتراف من جانب إسرائيل) وهذا الوضع هو محور الدراسة من حيث التداعيات القانونية. وقبل الدخول في عمق الدراسة وهي إستشراقية للمستقبل حال اعلان الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة، لابد أن نلقي نظرة لأرض الواقع وردود الفعل الحكومية الإسرائيلية عندما تم الإعلان لصالح منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وإعلان بنيامين نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل لدى افتتاح اجتماع حكومته الإسبوعي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢م أن حكومته ستواصل البناء بالمستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية. " وأنها ستبني وسنواصل البناء في أي مكان بموجب المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية ، علي الجانب المقابل فقد جاء والتأكيد على أن دولة فلسطينية لن تقوم من دون إعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل ونهاية الصراع "(٥).

" قرار الحكومة الإسرائيلية في إجتماعها الاسبوعي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢م رفض قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بقبول فلسطين دولة مراقبة غير كاملة العضوية وكررت الإعلان عن أن القدس بشطريها الغربي والشرقي عاصمة أبدية لإسرائيل (٦)"

في الجانب المقابل تستشرف الدراسة وضع دولة فلسطين حال تمتعها بوضعية دولة كاملة السيادة بجوار دولة اسرائيل تتمتع بحرية ممارسة السلطات داخل أراضيها مثل

السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وحرية التصرف في الساحة الدولية والتخلص من قيود الاحتلال وتحمل دول العالم إحترام حقوق مواطني هذه الدولة.

وتركز الدراسة على العلاقة بين فلسطين وإسرائيل ومصير الاتفاقيات والعهود السابقة ، مع الانتباه لامكانية مزاولة فلسطين لحقوقها الشرعية والقانونية والتي ربما تؤثر سلباً على اسرائيل، وعلى سبيل المثال حقها في المجال الجوي والبحري والعسكري واحتمال استضافة قوات أجنبية للمشاركة في التدريب وغيرها، والاشارة الى أن الوضع الجديد يؤثر على حقوق إسرائيل في المناطق، وكذلك قطاع غزة الذي يعتبر خارج الإحتلال منذ عام ٢٠٠٥ وفك الإرتباط شكلاً ولكن على أرض الواقع فإسرائيل تسيطر على الجو والبحر والمنافذ البرية ويمثل ذلك استمرار إحتلال القطاع .

وهناك استحقاقات دولية لفلسطين مثل انضمامها لمنظمات دولية كالطيران وتخصيص ترددات لاسلكية لها وهذه الأمور قد تؤثر على إسرائيل سلباً ، وانضمامها للمحكمة الجنائية الدولية قد يعطيها الحق في مقاضاة إسرائيل جنائياً في المستقبل في جرائم حرب قد تكون ناتجة عن ممارسات إسرائيلية في الضفة الغربية.

الخاتمة

١- تقدم هذه الدراسة استشرافاً للمستقبل حول موضوع المستوطنات وخاصة مايسمى البؤر الاستيطانية التي تم تشييدها دون ترخيص الحكومة وحال الإضطرار إلى إخلائها لابد من مراعاة المستوطنين وتعويضهم ومراعاتهم نفسياً واجتماعياً ، وهذه تعد توصية إجتماعية مع لفت نظر الحكومة لذلك.

٢- فيما يتعلق بقيام دولة فلسطين فإن الدراسة تحذر الحكومة الامريكية ومتخذي القرار بأن هناك سلبيات كثيرة ستواجهها إسرائيل.

٣- لم تتطرق الدراسة لوضع القدس ولم تبد إهتماماً بوضع قطاع غزة ضمن دولة فلسطين المزمع قيامها.

المراجع والهوامش

١- صلاح الزرو (باحث فلسطيني) : المتدينون في المجتمع الإسرائيلي ، رابطة الجامعيين – الخليل – مركز الأبحاث مايو ١٩٩٠ ، ص ١٨٥.

٢- المرجع السابق.

٣- نفس المرجع.

٤- صلاح الزرو : مرجع سابق ص ٢٥٣.

٥- المرجع السابق ص ٢٢

*** حسب مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية : عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام ٢٠١٢م ٣٢٥٠٠٠ مستوطن. تم رصد ١٢٤ مستوطنة في الضفة الغربية حتى منتصف عام ٢٠١١م منها ١٢١ مستوطنة معترف بها من قبل الحكومة الإسرائيلية. و١٠٠ مستوطنة غير معترف بها على الرغم من إنشائها بمساعدة الحكومة.

*** فيما يتعلق بمسميات المستوطنات فإن الإعلام الإسرائيلي والحكومات المتعاقبة أخذت على عاتقها (التضليل الإعلامي) فتطلق على بعض المستوطنات لفظ " شرعية " والبعض الآخر مستوطنات " غير شرعية " فالمعروف قانوناً أن جميع التصرفات من قبل الإحتلال غير شرعية وهي مصادرة الأراضي والبناء عليها دون مراعاة لأصحابها الأصليين، ولكن اسرائيل تقوم بذلك وتسمى هذا المسلك شرعياً في حين تقوم مجموعات من المتدينين والمتطرفين بالبناء في مواقع إضافية بمعرفتهم ، وفي الغالب يكون البناء بمساكن جاهزة أو خشبية ومن هنا تقوم الحكومة باخلاء بعض منها لإضفاء صورة جيدة للحكومة الاسرائيلية أمام العالم وتطلق عليها بؤر إستيطانية.

العدد ١٠١ - السنة التاسعة
مايو ٢٠١٣

رقم الإيداع : ١٢٥٠١ لسنة ٢٠٠٤





المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

٦ شارع النبوى المهندس – حى السفارات – مدينة نصر

تليفون : ٢٢٧٣٨٨٣٣ – فاكس : ٢٢٧١٣٥٠٥

6, El-Nabawi El-Mohandis Street, Al-Sefarat neighborhood, Nasr City.

Tel.: 2273 88 33 - Fax: 227 13 505

www.icfsthinktank.org info@icfsthinktank.org